حماية التراث الثقافي بالزيبان خنقة سيدي ناجي انموذجا

اعداد
د. فضيلة صدراتة
د. شهرزاد شلبي
جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر-
هشام مزوجي
طالب دكتوراه جامعة العربي تبسي تبسة – الجزائر-

Doi:10.33850/ajahs.2020.73639
الاستلام : ١٠ / ٢ /٢٠٢٠ القبول : ٢٥ / ٢ /٢٠٢٠

المستخلص :
إن العديد من الدول تسعى من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال احترام الموروث الثقافي لمجتمعاتها، وتسعى من أجل الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية، وهذا ما يظهر من خلال التراث العمراني الذي يعيد إلى الأذهان نفس الأحداث والظروف التي أحاطت بهذا التراث، وأصبح من الثابت اليوم بأننا مطالبون بالبحث عن مقومات جوهر تراثنا المادي والإبداعي، لإعتباره ظاهرة غير معزولة عن عملية التحول المنشود في إطار التنمية المستدامة، حتى نتمكن من النهوض بمشروعنا التنموي الثقافي الوطني، وعلى هذا الطرح النظري جاء إهتمامنا في هذه الدراسة بكيفية حماية التراث العمراني والمحافظة عليه في ظل سياسة التجديد أو التطوير الحضري في منطقة خنقة سيدي ناجي بمدينة بسكرة.

Abstract:

many countries seek to achieve sustainable development through respect for the cultural héritage of their societies. And strive to preserve traditions and contribute to understanding cultural relations contribut to undrestanding cultural relations،And this is throught the urban heritage that brings to mind the same events and conditions that surronded this heritage it has become clear today that we are required to search for the fundamentals of our material and creative heritage as a phenomenon that is not isolated from the desired transformationt process in the context of

sustainabl development so that we can advance our national cultural devolopment project، And based on this theoretical discourse، Our interest in this study cam about how to protect and preserv urban heritage in light of the policy of urban renewal or development in the area of khanqh sidi naji in biskra.

تمهيد:

إن الحفاظ على المصادر التراثية يعد أمرا في غاية الأهمية ،لأنها تمثل ذاكرة الشعوب والأمم لما فيها من قيم ثقافية تاريخية، والمباني ذات القيمة التاريخية تمثل جزءا من الممتلكات الثابتة في الحضارات وحياة الشعوب، ومع تطور مفهوم الحفاظ عل المباني ذات القيمة التراثية ليشمل النطاق العمراني المحيط والسكان، بحيث أصبحت التنمية العمرانية المستدامة الأداة الكفيلة بحل إشكالية التسيير الحضري - ومن ضمن آلياتها التجديد الحضري- من جهة ، وحماية التراث العمراني من جهة أخرى، هذا الأخير الذي يمثل الجذور الحضارية للأمة ويعبر عن هويتها وإنتمائها الحضاري .

فالعديد من الدول تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال إحترام الموروث الثقافي للمجتمع، والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في فهم العلاقات الثقافية، ويظهر ذلك من خلال الرجوع إلى التراث العمراني الذي يعيد إلى الأذهان مختلف الأحداث والظروف التي أحاطت بهذا التراث، وأصبح من الثابت اليوم بأننا مطالبون ببحث مقومات جوهرية عن تراثنا المادي والإبداعي، لإعتباره ظاهرة غير معزولة عن عملية التحول المنشود في إطار التنمية المستدامة، حتى نتمكن من النهوض بمشروعنا التنموي الثقافي الوطني، وعلى هذا الطرح النظري جاء تساؤلنا في هذه الدراسة كالتالي: **كيف يمكن حماية التراث العمراني والمحافظة عليه في ظل سياسة التجديد أو التطوير الحضري في منطقة خنقة سيدي ناجي ببسكرة ؟**

أولا: مدخل مفاهيمي: التراث، التراث العمراني، المدينة التاريخية، المنطقة التاريخية، الموروث الحضاري.

١. مفهوم التراث:

- **لغة:**إن التراث في معاجم اللغة العربية يعني ما ورثناه عن الأجداد وأصل الكلمة من ورث، أي إنتقل إليه مال فلان بعد وفاته، ويقال ورث المال والمجد عن فلان إذا صار مال فلان ومجده إليه، ويقال أورثه الشيء أبوه، وهم ورثة فلان، وورثه توريثا، أي أدخله في ماله على ورثته (جمال الدين، د ت، صفحة ٤٨٠٨)، وورد في القرآن الكريم بقوله " يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا" (القران الكريم، سورة مريم، الأية٦)

- **إصطلاحا** : فهو أحد المكونات الأساسية التي تكشف عن العمق الحضاري للأمم لما

يحويه من شواهد تاريخية وإجتماعية وعمرانية، وكذلك رسالة تلخص مسيرات الشعوب ونمو المدن وتطورها فهو يمنح للمدن خصوصيتها وأصالتها المميزة مما يجعل منها قيمة تاريخية ومقصدا سياحيا " (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٧٤).

ويعرف أيضا على أنه "ما تم توريثه ويضم في طياته الإنتقال من الماضي إلى المستقبل، وفي الحقيقة إن هذا الإرث الذي حصلنا عليه من أسلافنا يجب علينا تمريره إلى الأجيال القادمة، سواء في الجانب الفكري أو الأدبي أو الفلسفي أو الثقافي أو حتى في جانب الفنون والعمارة والتصميم وفي كافة جوانب الحياة فكرا وتطبيقا " (عزمي و حيران، ٢٠٠٩، صفحة ٤٨).

١-١ أنواع التراث : وفي إطار الإهتمام بدراسة التراث قامت منظمة اليونسكو بتصنيف التراث لعدة أقسام:

١-١-١-التراث المادي:

أ- **تراث ثابت:** ويشمل كل مخلفات الإنسان المادية الناتجة عن تراكم خبرات المجتمع، وتشمل الآثار الكهوف، المباني المدنية والدينية والعسكرية بمختلف أنواعها، القرى، الأحياء القديمة، المجمعات السكانية المتصلة أو المنعزلة والتي لها قيمة عالمية وإستثنائية، وكل ما يتعلق بها من نقوش وزخارف المراكز التاريخية، والمتاحف، والمكتبات والمحميات النباتية والحيوانية والطبيعية (زعابة، ٢٠١٥-٢٠١٦، صفحة ٧).

أما عن المجموعات الحضرية أو الريفية والتي يطلق عليها القطاعات المحفوظة فهي عبارة عن منطقة لمجموعة من المباني التاريخية كالقصبات والمدن والقصور والقرى (عزوق، ٢٠٠٨، صفحة ٣).

ب- **تراث منقول**: ويقصد به كل ما يمكن نقله من مكان إلى آخر كالقطع الأثرية والتراثية والمنتجات الحرفية، النقوش والعملات والأختام التي مضى عليها أكثر من ثلاثمائة عام، وقطع الأثاث التي يزيد عمرها عن ١٠٠ عام حسب ما أقرته توصيات اليونسكو والمخطوطات الكتب (زعابة، ٢٠١٥-٢٠١٦، صفحة ٨).

١-١-٢- التراث اللامادي:

فقد حددت إتفاقية اليونسكو المنعقدة بباريس سنة ٢٠٠٣ بأنه مجموعة من الممارسات، والتمثلات، والمعارف، والمهارات، وكذلك الأدوات، والأشياء والفنون والفضاءات الثقافية المرتبطة بها والتي تعترف التجمعات والجماعات والأفراد بأنها جزء من تراثها الثقافي (حمادي و أخرون، ٢٠١٧، صفحة ٢٩٩) ، أما مجالاته فتشمل كل ما ينقل شفهيا أو يعبر عنه حركيا، كاللغات واللهجات والعادات والتقاليد والطقوس والمعتقدات والإحتفالات والأعياد والألعاب والأحاجي والألغاز والأمثال والحكايات الشعبية والأشعار والغناء والموسيقى وفنون الإستعراض والرقص الشعبي (دورسون، نظريات الفلكلور المعاصرة، ٢٠٠٧، صفحة ٩٩).

٢- مفهوم التراث العمراني: للتراث العمراني أهمية بالغة بما يحمله هذا الفضاء الحضري من قيم ومبادئ تساهم في تعزيز بعض العوامل الثقافية والإجتماعية والإقتصادية داخل المجتمع، ويعرف هذا التراث على أنه :" كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومباني وحدائق، ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو إقتصادية أو تاريخية أو ثقافية " (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٤٨)، كما أنه "وثيقة تاريخية وفنية وجزء من التراث السياسي والروحي والرمزي وهو الحقيقة الثقافية وإستمرارها، وتتعدد مجالات التراث العمراني وتنقسم إلى المحيط البيئي للملكية، والمبانى، والأثاث والمنقولات الداخلية والخارجية" (الشحات، ٢٠٠٣، صفحة ١٨).

وهو يمثل أيضا" كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء، ومباني، وحدائق، ذات قيمة أثرية أو معمارية أو عمرانية أو إقتصادية، أو علمية، أو ثقافية، أو وظيفية" (برورة و بحري، ٢٠١٥، الصفحات ٢١٦-٢١٧) ويتم تحديد التراث المعماري وفقاً لثلاث مستويات:

٢-٢- مباني تراثية: وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والإجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث والبيئة المرتبطة بها (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٤٩).

٢-٣- مناطق التراث العمراني: وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية، والأثرية والفنية والعلمية والإجتماعية، بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.

٢-٣- مواقع التراث العمراني: وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان" (الحلبي و الوتار، ٢٠٠٨، صفحة ٢٣).

٣- مفهوم المدينة التاريخية :هي كل المدن التي شيدها أو بناها آباؤنا وأجدادنا القدماء بكل مالها من مميزات في العمارة من المعالم التاريخية أو معلم تاريخي يجب علينا المحافظة عليه، لأنها تدل على حضارتنا وتاريخنا وكذلك بما فيها من صناعات تقليدية أو حرف وغيره.

٤- تعريف المنطقة التاريخية: وهي مجموعة مباني متصلة أو منفصلة أو جزء من مدينة حيث تتمتع بنمط عمراني ومعماري متميز، ولها قيمة خاصة من الناحية التاريخية أو العلمية أو الجمالية (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٤٩).

٥- مفهوم الموروث الحضري: وهو كل ما يتضمنه نسيج المدينة من فضاءات مبنية وأخرى مفتوحة تحتل جزءا معينا ضمن هذا النسيج، حيث لا يحبذ إزالتها أو نقلها من أماكنها شاملا بذلك كل العناصر الحضرية المكونة لنسيج المدينة التقليدية كالمساكن والمساجد وغيرها من المنشآت العامة والخدماتية من طرق وساحات إلى جانب الأسوار والبوابات التي كانت تحصن هذه المدن (الهيتي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٥).

ثانيا: أهمية ومبادئ الحفاظ على التراث العمراني و عوامل تدهوره:

١- أهمية الحفاظ على التراث العمراني: يعتبر التراث جزءا من الثقافة ،ويمثل التراث المادي خاصة كل ما هو معنوي وروحاني وشفوي، ونظرا لأهمية هذا الجانب من التراث وضرورة المحافظة عليه ،لأنه الأكثر تعرضا للتلف والإندثار والإضمحلال كان لزاما علينا الإهتمام به أكثر من أي مجال آخر (حمادي و أخرون، المؤسسات الثقافية والاجتماعية ودورها في حفظ التراث، ٢٠١٧، صفحة ١٣)، ولأجل هذا يكتسي التراث العم (الحلبي و الوتار، ٢٠٠٨)راني أهمية كبيرة نذكر منها:

١-١- الأهمية التاريخية والحضارية: إذ يعد التراث العمراني إرث ثمين، فهو يعتبر من المصادر الأساسية للمؤرخ التي لا يمكن الإستغناء عنها لأنها من المصادر الحية التي تمكن الباحث من تأكيد أو نفي الأحداث المختلفة حولها في المراجع الورقية، لذا فالتراث العمراني يقدم الدعم المادي في الكتابة (رزق، ١٩٩٦، صفحة ٢٢)، ويمكن قياس الأهمية التاريخية للتراث العمراني من خلال مؤشرين إثنين أساسيين:

١-١-١- المؤشر الزمني: ويعبر عنه تاريخ إنشاء المبنى حيث تزداد أهمية هذا المؤشر بزيادة عمر المبنى التراثي.

١-١-٢- المؤشر الرمزي: ويرتبط بعدة عوامل مثل مدى تعبير المبنى التراثي على عصره وتاريخه، وندرة المبنى وتميزه مقارنة بمباني أخرى من نفس الفترة الزمنية ومدى أصالة مواد المبنى ونسبة التغيرات فيه (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٥٠).

١-٢-الهوية الوطنية: يعكس جانب مهم من جوانب الهوية الوطنية للدول فلذا تحرص العديد منها للحفاظ عليه بهدف إبراز إنتمائها التاريخي وأصالة شعوبها، فهذا التراث يعتبر رمزا من رموز الهوية المتأصلة وضاربة بجذورها بأعماق التاريخ، وهذا ما يفسر حرص المستعمر في التشكيك بهوية الشعوب المستعمرة بمحاولة القضاء وطمس على هذه الشواهد المادية التي تمثل عنوانا للهوية (رزق، ١٩٩٦، صفحة ٢٢)، كما تعبر الآثار عن تاريخ ممتد وهوية صلبة ظلت تقاوم محاولات المستعمر لطمسها، وكانت الآثار ولا تزال عنوان هذه الهوية التي تعبر عن أقدم العهود في العديد من الدول الأوروبية، وعليه فإن الهوية الوطنية بالنسبة لعلم الآثار تعني كل الشواهد المادية التي توجد تحت الأرض أو فوقها من قبل التاريخ إلى يومنا هذا (عزوق، ٢٠٠٨، صفحة ٤).

١-٣- الأهمية الاقتصادية: تعتبر الأهمية الإقتصادية موردا إقتصاديا مهما للدولة إذا ما تم إستغلاله في المجال السياحي للإستثمار وهذا ما يعود بالفائدة الإقتصادية الكبرى، وهذا لن يؤتى إلا بتأهيل هذه المواقع للإستقطاب السياحي (عزوق، ٢٠٠٨، الصفحات ٩-١٠).

١-٤- الأهمية الإجتماعية: إن التراث يغذي وينمي روح الإنتماء والهوية للشعوب، وهذا يعني إعادة الحياة إلى المواقع والمباني التاريخية وتواصل الأجيال.

١-٥- الأهمية الفنية والجمالية: باحتوائها على مباني قديمة ذات مفردات وعناصر عمرانية نادرة ومنفردة مستمدة من أصالتها ومهارة صناعتها والقيمة الجمالية هي المعيار الأكثر موضوعية لتحديد الأهمية.

٢- مبادئ الحفاظ على التراث العمراني: يعتمد نجاح برامج الحفاظ على التراث العمراني في المناطق ذات القيمة الديناميكية من أجل التحكم في أسلوب التطبيق والحفاظ عليه، بحيث تشمل البيئة العمرانية في أبعادها الخمس الأبعاد المادية الثلاثة الطول والعرض والإرتفاع في المباني ككتل والمسافات، أما البعد الرابع وهو التوافق المادي في مواد البناء والإرتفاعات، والطابع المعماري والألوان وجميع التفاصيل المعمارية وأخيرا البعد الخامس وهو الزمن المحدد الثقافي والإقتصادي الذي يتضح من التراكم الأفقي لتاريخ منطقة التراث العمراني (ناهد أ.، العمران والاستدامة في تجارب إحياء التراث الثقافي –عرض تجربة تنمية الدرب الأحمر –القاهرة التاريخية، ١٤٣١هـ، صفحة ٢١٠).

وعلى هذا توجد العديد من المبادئ التي يجب مراعاتها في عملية الحفاظ على التراث العمراني، والتي تساعد في عمليات الحفاظ على التراث ووصولها إلى النتائج المرجوة وإستمراريتها منها:

٢-١- المشاركة المجتمعية: وذلك بتوعية الناس وتقوية روح الإنتماء للمجال والفضاء، وكذا تعزيز روح المواطنة لديهم ومعرفة مطالبهم الحقيقية لضمان مساهمتهم في عملية الصيانة.

٢-٢- الأصالة: إن الحفاظ إلى أبعد حد ممكن على أصالة المكان بإعتبار التراث أداة تاريخية وليست فنية (ناهد ج.، ٢٠٠٩، الصفحات ٣٠-٣١).

٢-٣- الإستدامة :إن الهدف الأساسي من سياسة الحفاظ على التراث هو ضمان إستمرارية التراث للأجيال المقبلة، لذلك لابد من تشجيع الإستثمار الإقتصادي بهذه المناطق وتنمية الوعي والفكر الإجتماعي للأفراد، إضافة إلى إختيار مواد صيانة تمتاز بالديمومة ومقاومتها للعوامل المختلفة.

٢-٤- قابلية التطوير: وتحمل في طياتها معنى المرونة وإعتبار التراث كنسق مفتوح مرن يتقبل التغيرات الحاصلة سواء على الصعيد المحلي أو الدولي ومواكبة كل جديد حول نظريات الحفاظ (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٥١) .

٣- عوامل تدهور التراث العمراني: هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تدهور مناطق التراث العمراني أهمها:

٣-١- العوامل الطبيعية:وهي العوامل الناتجة عن خصائص البيئة الطبيعية المتمثلة في تغير المناخ، والإشعاع الحراري، والأمطار، والكوارث الطبيعية، والمياه

الجوفية، والمشاكل البيولوجية كالحيوانات الضارة والطيور والفطريات (الشريف، ٢٠٠٨، الصفحات ٩-١٠).

٣-٢- العوامل الإجتماعية: إن العوامل الإجتماعية تؤثر في التراث في ضل غياب الوعي بالتراث والحفاظ عليه منها غياب الوعي الثقافي والإجتماعي بأهمية التراث العمراني، وإدراك وسائل الحفاظ عليه، وأيضا غياب الإحساس بالإنتماء في ظل تزايد النمو الديمغرافي (كواكب، ١٩٨٤، صفحة ١٠١).

٣-٣- العوامل الإقتصادية: منها إهمال الصيانة للمباني التراثية، والإستثمار في مناطق التراث العمراني نتيجة إرتفاع القيمة العقارية في مناطق تواجد هذا التراث.

٣-٤-عوامل إدارية: وتتمثل في كثرة التشريعات، وتعدد الجهات والهيئات المسؤولة للحفاظ على العمران (جمعة، ٢٠٠٧، الصفحات ١٥-١٩).

٣-٥- عوامل عمرانية: كظهور إستعمالات دخيلة على المباني الأثرية والكثافة المرورية ، الضوضاء، والتلوث بأنواعه (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٤٩).

ثالثا : التراث العمراني في ظل سياسة التجديد الحضري:

١- مفهوم التطوير الحضري: إن التطوير الحضري أو ما يعرف بالتجديد الحضري، يعتبر فرعا من فروع التخطيط الحضري والذي يعكس رغبة الإنسان ونزعته إلى حب التجديد الدائم، وبهذا أصبح التطوير منذ بداية القرن العشرين علما قائما بحد ذاته، يساير تقدم وتطور العلوم التطبيقية وأداة فعالة في وضع الحلول المناسبة لحل مشاكل الحياة الحضرية، فهو يعتبر عنصرا ضروريا لأي نشاط متطور، ويعمل على تحقيق وتنظيم حاجات وفعاليات حضرية متنوعة بإعتبار أنه يهدف إلى التطوير الشامل لمختلف المدن القائمة والتخطيط لإقامة المدن والمستوطنات الجديدة (بوذراع، ١٩٩٧، صفحة ١٧٦).

إن مفهوم التطوير الحضري يشير إلى الدلالة لإستخدام سلسلة من العمليات التخطيطية المتكاملة التي تقوم على أسس ومقومات البيئة الحضرية فهو يعمل على تقدم المناطق الحضرية القديمة ذات نمط عمراني والتي تعاني أبنيتها من التخلف داخل المدن ومراكزها وحتى التي تقع على أطرافها.

٢- أسباب ظهور التطوير الحضري: جاء التطوير الحضري إستجابة للمشاكل التي أصبحت تعيشها معظم الدول، كما أنه في الدرجة الأولى عبارة عن مطلب خاص للتخلص من التخلف الحضري الكبير في المناطق التي تقع داخل المدن وعلى أطرافها أيضا، وأهم هذه الأسباب ما يلي:

٢-١- الأسباب الإجتماعية: من المتعارف عليه إجتماعيا أن نوعية العلاقات الإجتماعية هي التي تشكل شبكة النظم الإجتماعية التي تنبع من مجموعة القيم الإجتماعية والثقافية والحضارية التي تختلف من بيئة إجتماعية لأخرى، كما تظهر الأسباب الإجتماعية في ظل التباين القائم والحاصل في العلاقات الإجتماعية من منطقة

سكنية إلى أخرى ضمن محيط إجتماعي عام، ومنه فإن التطوير الحضري يأخذ في الحسبان مجموعة القيم والعوامل الإجتماعية التي لها دور مباشر في إنخفاض وتدهور وتخلف المناطق القديمة سكنيا، وهنا تبرز أهمية معرفة الأسباب الإجتماعية كمقياس ضروري لفهم طبيعة وماهية المناطق الحضرية المتخلفة في المدن، وهذا بالنسبة للتطوير الحضري في تعامله معها أثناء تنفيذ برامجه ومشاريعه .

٢-٢- الأسباب الإقتصادية: إن الأسباب الإقتصادية تكمن في القيمة أو العائد المادي للأبنية المنفردة، كما أن لمستوى الدخل المعيشي للأفراد المقيمين في هذه المناطق سكنيا والعاملين ضمن محيطها عموما يعد من الأسباب ذات الصلة الوطيدة بالأسباب الإجتماعية ومالها من تأثير مباشر على تدهور المناطق المتخلفة من الناحية الإقتصادية خاصة، ومنه فلا يمكن فصل الأسباب الإقتصادية عن الإجتماعية أثناء القيام بعملية التطوير الحضري العمراني ويظهر ذلك في حالة الأبنية التي أصابها التدهور والإتلاف والتشقق والتصدع فتصبح قديمة وهشة وبذلك تشكل مناطق متخلفة ومنه فإن أسباب تدهور الحالة العمرانية تدخل أثناء تنفيذ مشاريع التطوير الحضري وكذلك الإمكانيات المادية المتاحة لنجاح برامجه (بوذراع، ١٩٩٧، صفحة ١٨٨).

٢-٣- الأسباب العمرانية: إن التطوير الحضري يعتبر فعالا في تعامله مع المناطق المتخلفة حضريا حيث يراعى أثناء عملية الترقية كل من الجوانب السلبية والإيجابية المؤثرة على حياة سكانها، معتبرا أن جميع هذه الخصائص التي تتصف بها المناطق الحضرية المتخلفة تقدم له فكرة واضحة وكاملة عن المناطق المرشحة لإجراء إعادة تطويرها أو التجديد بإعتبارها معطيات إجتماعية وإقتصادية وثقافية وعمرانية على أن سكانها، ومحور كل عملية يقوم بها التطوير الحضري من أجل الخروج من دائرة التخلف ويتم ذلك بشكل عقلاني على أن سكان هذه المناطق الحضرية المتخلفة هي جزء لا يتجزأ من عملية التطوير لما لهم من حق في الرعاية الحضرية والدفاع عن أحوالهم وعلى وجه الخصوص الأبنية التي يقيمون فيها، والتي قد تشكل في بعض الأحيان بالنسبة لهم تراثا تاريخيا وثقافيا وحضاريا، ذو قيمة إجتماعية في نفوس سكانها وهي جديرة بالمحافظة عليها والدفاع عنها في حالة تعرضها للهدم والإزالة، وبهذا يعد التطوير الحضري بمثابة الأسلوب الوحيد الذي يحقق مثل هذا الغرض للوصول إلى محيط حضري حقيقي لائق، وتتوافر فيه جميع مستلزمات الحياة الحضرية ضمن المناطق المتخلفة التي يمسها التطوير الحضري، وهذا لا يتم إلا من خلال سياسات منهاج التطوير الحضري.

رابعا: التجديد الحضري والحفاظ على الأبنية التراثية والأثرية في المدن: كان للنمو العمراني الواسع مخاطر كبيرة على الموروث الحضاري في المدن، حيث أدى النمو السكاني الكبير إلى زيادة الطلب على السكن، وبالتالي إستغلال الأبنية التراثية القديمة،

بشكل زاد من الضغط على تلك الأبنية وقلل من مكانتها وشوه فنها المعماري، كما أدت زيادة الطلب على السكن في العديد من المدن إلى إزالة تلك الأبنية.
وقد أدت هجرة سكان تلك الأبنية الأصليين للسكن في أبنية جديدة وترك الأبنية القديمة مهجورة وأدى هذا لتعرضها للإنهيار لعدم الإهتمام بها والمحافظة عليها، لذا ظهرت فكرة التجديد الحضري في الآونة الأخيرة والتي تعتمد على دراسات عمرانية وإقتصادية وإجتماعية لتلك الأبنية والمناطق المحيطة بها لتحديد الأضرار التي تعرضت لها والمعالجات المناسبة والفائدة المحققة من تلك الأبنية وأهميتها التراثية، وما تتميز به من خصائص معمارية عن غيرها من الأبنية، والمقصود بالتجديد الحضري هو تغيير البيئة العمرانية للمدينة من خلال تحسين أو إعادة بناء تلك الأبنية القديمة وإصلاح البنى الإرتكازية التالفة (الدليمي، ٢٠٠٢، صفحة ٨٩) .

خامسا:الأساليب المتبعة في سياسة حماية التراث العمراني في ظل سياسة التجديد الحضري:

إن من الأهداف الأساسية للتطوير الحضري هو توفير أفضل الخدمات والسبل المطلوبة للعيش داخل مجتمع المدينة، وللتطوير الحضري سياسات عديدة يقصد بها مجموعة المبادئ والمداخل والبدائل والوسائل والأساليب التي يتبناها التطوير الحضري، وذلك وفق المعطيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعمرانية للمدينة التي يعاني سكانها من مأساة المناطق الحضرية المتخلفة وتتطلب إحدى السياسات المقترحة للحد منها وهي كما يلي:

١- المحافظة على التراث: ويقصد به جميع أعمال العناية التي تجرى على الموقع لغرض الإبقاء على قيمته الثقافية والمحافظة على الهيئة الأصلية لنسيج المكان في وضعه الراهن و إبطاء عملية تدهوره (عبد الله، ٢٠١٥، صفحة ٥٩)، إن الحفاظ على تاريخ المدينة الحضاري وتراثها من خلال الشواهد الحضارية التي تعبر عن ثقافة الأجيال التي سكنت المدينة عبر العصور، إذ يعد الحفاظ على تلك الوحدات المعمارية المتميزة من الجوانب المهمة التي تعبر عن مدى قدرة التخطيط الحديث على الربط بين الأصالة والمعاصرة (الدليمي، ٢٠٠٢، صفحة ٩٠)، ويعتبر عملية مركبة تشمل تعيين وتصنيف وحماية وصيانة وترميم وإعادة تأهيل وتجديد للمناطق والمعالم التاريخية بكل عناصرها العمرانية والمعمارية والجمالية والتاريخية، كما تشكل تحسين وتطوير مستوطنات الحياة القائمة بإعتبارها المرآة العاكسة للتراث والقيم الثقافية ومنع أي إعتداء عليها أو تشويهها بأي شكل من الأشكال (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٥٠) .
وعملية الحفاظ على التراث المعماري لابد أن يحدد بضوابط وقوانين لوقف التجاوزات التي تتعرض لها تلك الأبنية من قبل بعض السكان والمؤسسات خاصة في المدن التي لا يمتلك سكانها وعي ثقافي يعزز أهمية تلك الشواهد الحضارية ذات الفن المعماري المتميز الذي يعبر عن حضارة الأجيال الماضية.

ومن الجوانب الواجب مراعاتها في المناطق التي توجد فيها تلك الأبنية خلق التجانس بين الأبنية القديمة والجديدة، ففي كثير من الأحيان تكون الأبنية القديمة ذات طابق أو طابقين في حين تقام عمارات بجوارها متعددة الطوابق وهذا يعمل على ضياع جمالية وخصوصية المبنى والتي يفترض أن تكون بارزة من خلال تخطيط المناطق المحيطة بها بشكل لا يؤثر على تلك الأبنية، بحيث تكون الأبنية متقاربة الإرتفاع. (الدليمي، ٢٠٠٢، صفحة ٩١) ولغرض الحفاظ تستخدم عدة أساليب:

١-١- **الترميم**: إن عملية الترميم عملية قديمة قدم التاريخ ويتميز أسلوب الحفاظ عن غيره بالإهتمام بالقيمة الثقافية والأثرية وكأولوية أولى بالنظر إلى القيمة الوظيفية والإقتصادية بحيث يتم إعادة العناصر المرممة إلى أصلها، (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٥٠)، حيث يعد الترميم إحدى الأساليب المتبعة والتي تفرض على الأبنية التاريخية والوحدات السكنية التي أصابها التصدع والتشقق بفعل العوامل الطبيعية والحركة الإنسانية، التي ألحقت الضرر المادي بهياكلها الأصلية، ويكون الترميم بمثابة مطلب ضروري للإصلاحات اللازمة تتناسب مع الإطار الحقيقي للأبنية دون المساس بجوهرها الحقيقي خاصة بالنسبة للأبنية ذات القيمة المعمارية، وعلى أن يكون التحديث للأبنية الأخرى ينسجم مع الذي تم ترميمه، ويستخدم في إصلاح التصدعات وسد الثغرات والأجزاء المتضررة جزئيا، بحيث تكون تلك الإصلاحات متجانسة مع هيكل المبنى الأصلي من حيث الترميم والمواد المستخدمة في البناء، بما يظهره بالشكل الحقيقي الذي كان عليه (الدليمي، ٢٠٠٢، صفحة ٩١).

١-٢- **إعادة البناء والتعمير**: يرتبط هذا الأسلوب بعمليات إعادة التخطيط وتعمير المناطق التراثية المتدهورة، والتي تستلزم بعمليات إزالة وتجديد واسعة النطاق وبشكل جذري، كما تهتم هذه السياسة بالبعد الوظيفي والقيمة الإقتصادية للإستعمال فتعطي بذلك إمكانية الإستغلال بما يتناسب والتغيرات العمرانية والتكنولوجية (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٥٠)، ويشمل هذا الأسلوب كافة الإجراءات المتعلقة بإكمال الأجزاء المندثرة من الأبنية التي لا يمكن ترميمها وإعادتها إلى وضعها الطبيعي (الدليمي، ٢٠٠٢، صفحة ٩١)، كما أنه يهتم بفرض الحماية على الأبنية القديمة والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن كما يهدف أسلوب إعادة البناء إلى إتمام الأجزاء الناقصة والمبعثرة للأبنية التي لا يمكن إجراء عملية الترميم عليها لأنها تتطلب إعادة بناء الأبنية المتدهورة التالفة وإعادتها كما كانت عليه في الأصل الطبيعي الأول.

١-٣-**الحماية**: يرتبط هذا الأسلوب بأسلوب الترميم والتجديد بل يتعداه إلى وضع معايير وشروط وإعادة توظيف المناطق التراثية لضمان صيانتها وإستغلالها لأطول وقت ممكن، وبالتالي حمايتها من المؤثرات الخارجية البيئية منها والعمرانية التي تؤثر سلبا عليها وعلى محيطها.

١-٤- إعادة التأهيل: يهتم هذا الأسلوب بكل المباني التاريخية من حيث ترميمها، وتجديدها، وحمايتها ، وصيانتها، وإعادة إستعمال محيطها العمراني، من حيث تحسين طرقها وتزويدها بالبنية الأساسية من مرافق وخدمات لازمة وذلك حتى تتكامل المناطق التراثية مع المناطق الحديثة بالمدن (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٥١)، ويستخدم هذا الأسلوب في المناطق التي تكون فيها الأبنية متهرئة جزئيا، وذلك لزيادة كفاءة المباني من خلال إزالة تلك الأجزاء من الأبنية وإعادة بنائها للحفاظ على الأجزاء القائمة منها، بما يساعد على إمكانية إستغلال تلك الأبنية في بعض الإستعمالات المناسبة لها (الدليمي، ٢٠٠٢، صفحة ٩١).

١-٥-الصيانة: تعرف الصيانة بأنها العناية المستديمة بنسيج المكان والبيئة المحيطة به خلافا لمفهوم الإصلاح الذي يشمل أعمال الترميم وإعادة الإنشاء (عبد الله، ٢٠١٥، صفحة ٥٩)، وتعني عملية تحديث المبنى من خلال معالجة المشاكل المختلفة التي يعاني منها المبنى، وخاصة ما يتعلق منها بالأجزاء الظاهرة، مثل المتضررة من المياه أو معالجة البنى الإرتكازية في المبنى أو إعادة تغليف بعض الأجزاء بحيث يبقى المبنى محافظا على جماليتها الظاهرة (الدليمي، ٢٠٠٢، صفحة ٩١).

على الرغم من أن طبيعة ووظيفة الصيانة الخاصة بالمناطق المتخلفة حضريا وكذلك الأبنية القديمة فإنها في مفهوم سياسة المحافظة واحدة، إلا أنها تختلف في أساليب المعالجة، ويرجع سبب ذلك إلى خصوصية المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، والتي يحتاج بعضها إلى صيانة لأنها قديمة، وأخرى تتطلب الترميم، بإعتبار أن أبنيتها ذات معالم حضارية قديمة، في حين يحتاج بعضها إلى أسلوب آخر لأن أبنيتها متدهورة وتالفة وتتطلب التطوير الحضري الشامل لها.

والواقع أن جميع الأساليب المتبعة في سياسة المحافظة التي تقتضي جميعها الصيانة سواء كانت هذه المناطق الحضرية المتخلفة ذات أبنية قديمة أو حديثة تعاني من التصدع أو التدهور والإتلاف وأن جميعها يحتاج بالضرورة إلى التخلص من التخلف إذا أصابها، وهذا لا يتم إلا عن طريق الصيانة والتي أصبحت لها نتائج هامة، حيث أنها كانت ولا زالت برامجه تهدف إلى تهيئة وتكييف الحالة العمرانية للمناطق والمراكز الحضرية للمدن .

وكما إتفق عليه أنه لا يتم هذا إلا وفق القيم الإجتماعية والثقافية والأحوال السكنية وغيرها لسكان المناطق الحضرية المتخلفة أنفسهم وهذا بتبني التطوير التلقائي لتهيئة وتكييف مناطق سكناهم التي مسها التخلف، بإجراء إصلاحات على بيوتهم لتعويض النقص الذي أصاب مؤسسات خدماتهم الإجتماعية ومرافقهم الإرتكازية العامة، وهذا يتم من خلال المشاركة الجماعية لتطوير محيطهم السكني، وهذا لا يفهم من أن الصيانة هي تركيز على بعض الأبنية دون غيرها، بل أنها تهدف إلى تحقيق مفهوم التجديد

وإعادة التطوير العام والمتواصل للمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن (بوذراع، ١٩٩٧، صفحة ٣٨).

وعليه يمكن القول بأن أسلوب الصيانة هو عبارة عن خطوات لازمة لإقامة الإصلاحات وحماية الأبنية عامة، وتحسينها وهذا بتخليصها من التخلف الذي أصابها سواء كانت مخصصة للإسكان أو أنها ذات معالم تاريخية تحمل معاني وقيم ثقافية وإجتماعية هامة، ولضمان ذلك كان على الصيانة إستخدام مجموعة من الأساليب في تعاملها مع الأبنية القديمة والمتخلفة حضاريا وأهمها كالآتي:

١-٥-١- أسلوب الصيانة والمحافظة: يتضمن هذا الأسلوب إستدامة وإستمرارية تكييف المنطقة الأثرية مع التغيرات السريعة والمستمرة الحادثة من حولها فهي تمزج بين إهتمامها بالنواحي المعمارية والعمرانية وكذا التغيرات الحضرية والإجتماعية والتكنولوجية (قلاب ذبيح، ٢٠١٧، صفحة ٥١).

يهدف أسلوب الصيانة والمحافظة إلى غاية واحدة وهو فرض الصيانة للمحافظة على الأبنية التاريخية القديمة، وهذا كحد أدنى لازم لحماية الأبنية شريطة الإبقاء علي كل ما هو أصيل وطبيعي دون إحداث أي تغيير أو تحوير لمعالمها التاريخية، وبذلك يكون قد طبق عليها أسلوب الصيانة والمحافظة في آن واحد.

١-٥-٢-أسلوب الصيانة التطويرية: يعمل أسلوب الصيانة التطويرية على إزالة ملامح التخلف العالقة والمتراكمة لمدة طويلة على الأبنية بسبب العوامل الطبيعية والبشرية، وهذا بإرجاعها إلى حالتها الطبيعية أو على ما كانت علية في الأصل دون زيادة أو نقصان، كما أن أسلوب الصيانة التطويرية يعمل على تطوير الأبنية لكي تصبح مؤهلة وتنطبق عليها معايير الإستعمالات الحضرية الحديثة وهذا بإدخال كافة المرافق والخدمات الإجتماعية العامة الازمة لها، وبهذا فإن الصيانة التطويرية لها طرق وأساليب هامة في تعاملها مع الأبنية القديمة والمتخلفة (بوذراع، ١٩٩٧، صفحة ٢٠٤).

١-٥-٣- أسلوب الصيانة لتقوية الأبنية: تقوم الصيانة لتقوية الأبنية على وضع أسس وركائز تثبيت لتقوية الأبنية الآيلة للسقوط وإرجاعها إلى طبيعتها ، وهذا بإستخدام الوسائل الضرورية لإعادتها إلى وضعها الذي كانت عليه في الماضي، وهذا تحسبا للمخاطر التي يشكلها سقوطها أو إنهيارها على السلامة العامة.

١-٥-٤- أسلوب الصيانة من أجل التنظيف :إن أسلوب الصيانة من أجل التنظيف يعمل على التخلص الكامل من النواقص الحاصلة في الأبنية الأثرية، وهذا برفع الأنقاض، وترك بقايا الأبنية على حالتها الطبيعية وهذا وفق وضعها الحقيقي دون نقلها إلى أماكن أخرى .

١-٥-٥- أسلوب الصيانة التكميلية: إن أسلوب الصيانة التكميلية يقوم بإتمام الأجزاء الناقصة في الأبنية التاريخية القديمة، باستخدام مواد بناء خاصة لإعادتها إلى واقعها الطبيعي العادي الذي يتماشى وينطبق مع تاريخ منشئها الأول.

١-٥-٦- أسلوب الصيانة من أجل الإعمار والتشييد: يعمل أسلوب الصيانة من أجل الاعمار والتشييد للأبنية من جديد وهذا بالنسبة للمباني الأثرية القديمة والتي إندثرت ولم يبق من هياكلها شيئا يذكر على سطح الأرض إلا أن أشكالها معروفة من خلال الصور المحفوظة لها في الأرشيف، وفي مثل هذه الحالة تعد الصيانة تشييدا جديدا لمثل هذه المباني الأثرية التي إندثرت في الماضي السحيق والتي يراد بناؤها من جديد بنفس المواصفات ومن مواد مشابهة للأصل، ويكون ذلك بقدر الإمكان والمستطاع، ثم وضعها في مواقعها الأولى، ويمكن لمثل هذا العمل تحقيق غاية كانت من الصعب الوصول إليها لولا أساليب الصيانة التي تعتمد في تعاملها مع هذه المباني على ثلاثة أسس هامة تفرض نفسها على مخطط التشييد والإعمار، والذي يجب بدوره مراعاتها أثناء فرض الصيانة (بوذراع، ١٩٩٧، صفحة ٢٠٥)، وهي كما يلي:

أ- يجب احترام الأبنية ذات القيمة الحضارية التاريخية، وذلك بإبقائها كما هي عليه دون إجتهادات في إتمام ما هو ناقص منها خاصة في حالة عدم توفر الشكل أو الصورة الحقيقية لها .

ب- التأكد من مواد البناء التي تستخدم في الصيانة وأن أية إضافات غريبة أو حديثة تكون في حالة الضرورة القصوى التي تتطلبها الناحية الإنشائية وهذا بعد التأكد من التفرقة بين المواد الأصلية القديمة والمواد الحديثة.

ج- التأكد من جميع الإضافات في أعمال الصيانة الجديدة لتقوية المباني على أنها توثق وتسجل قبل وبعد إنتهاء العمل.

وبذلك تعد الصيانة أسلوب متبع في التطوير الحضري، وتتطلب الحرص الشديد أثناء الإعداد والتنفيذ لبرامجها والإبتعاد عن العديد من الحساسيات وهذا بإشراك مجموعة من ذوي التخصصات المختلفة من علماء الإجتماع والتاريخ والآثار والجغرافيا والقانون والهندسة المدنية والمعمارية وغيرها من العلوم التطبيقية الأخرى وهذه مسألة تعد هامة تلعب دورا في تكثيف المجهودات الجماعية لإنجاز عملية التطوير الحضري للأبنية القديمة والمناطق الحضرية المتخلفة داخل هياكل المدن (بوذراع، ١٩٩٧، صفحة ٢٠٦).

سادسا: مشكلات الحفاظ على المناطق الحضرية الموروثة: تطرح قضية الحفاظ على الأحياء الحضرية والتراث العمراني عددا من المشكلات الفريدة من نوعها، وليس من المحتمل أن تنجح الأساليب التقنية بمفردها للحفاظ على التراث إنما يتعين النظر إلى المسألة من منظور القيم الثقافية والإقتصادية والسياسية للمجتمع الذي توجد فيه، ومن الممكن ذكر بعض الجوانب في هذا المنظور للدراسة والمناقشة:

١- في الغالب لا يكاد يكون للناس إدراك لمدى الإحترام الذي يكنه الآخرون لبنية هذه الأحياء، وذلك أنها مكان يعيشون ويعملون فيه، وليست مكانا يصان أو يقدس بل إنهم قد لا يرتاحون للسكنى فيها لأنها عتيقة وتفتقر إلى المرافق الحديثة، وقد ينظرون إلى المباني العصرية المجاورة بحسد آملين أن ينتقلوا إليها حالما يصبحون قادرين على ذلك (الهيتي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٥).

٢- إن الحفاظ على التراث والموروثات يتطلب قبل كل شيء جهازا محددا وقويا يوفر الأساس الملائم لتنسيق أوجه النشاط المتنوعة المتصلة بالحفاظ على التراث ،وهذا أمر لابد منه في المناطق الآهلة بالسكان، ويجب أن يكون هذا الجهاز جزء لا يتجزأ من السلطات المسؤولة عن جميع الوظائف التي تهم المجتمع ومتصلا إتصالا مباشرا مع السلطة السياسية المحلية.

٣- يهتم بالحفاظ على التراث الذين لا يعيشون في الوطن أصلا، ولذلك فإن مفاهيم صيانة التراث غالبا ما تكون خارجية وغير نابعة من داخل المنطقة، جلبها إليها المهتمون بالثقافة من الوطنيين والدوليين على حد السواء وعادة ما تنبثق حركة الحفاظ على التراث من بين صفوف الصفوة المثقفة من الجامعيين وهذه الصفوة ضعيفة الصلة بساكني الأحياء الحضرية القديمة.

٤- يندر في الدول الفقيرة المتخلفة وأحيانا النامية تخصيص جزء من الأموال الوطنية للحفاظ على التراث، إذ ليس الحفاظ على التراث من قائمة الأولويات في هذه البلدان التي تصارع من أجل توفير الغذاء والتعليم والعناية الصحية والعمالة لشعوبها (الهيتي، ٢٠٠٩، صفحة ٢٤٧).

سابعا: مونوغرافيا حول إقليم البلدية

- الإسم والموقع:

الخنقة إسم جغرافي يعني الفج أو المضيق بين جبلين، وهي تابعة إداريا حاليا إلى ولاية بسكرة، وتقع شرقها نحو ١٠٠كم، حيث ملتقى الولايات، بسكرة، باتنة، وخنشلة، فهي بالضبط قريبة من بلديتي جلال والولجة التابعتين لولاية خنشلة، وبلدية كيمل التابعة لباتنة، وليست ببعيدة كذلك عن تراب ولاية تبسة ببلد الجزائر.

- الظروف التي أنشئت فيها خنقة سيدي ناجي:

إن الظروف التي أنشأت فيها خنقة سيدي ناجي، تعود إلى تنقل أحفاد سيدي ناجي الأكبر ولي الله الصالح، المدفون في تونس العاصمة، والذي لا زال ضريحه في ساحة النخيل، المسماة الآن بسوق العصر، وضريح إبنه سيدي قاسم في مكان آخر بها يزاران لحد الآن.

إنتقل هؤلاء وغيرهم من الأعراش، وإستقروا في آخر الأمر وبعد تجوال كبير في أماكن عديدة في الصحراء الجزائرية بالمنصورية في ناحية سيدي عقبة وفي الفيض.

وهكذا كان تنقل سيدي المبارك بن قاسم بن ناجي الأصغر، إبن قاسم بن ناجي الأكبر باحثا عن مستقر له ولرفاقه، إلى أن رأى حسبما يشاع (٢٠٠٢، الصفحات ١٠-١١)، حسبما يشاع رؤية دعى فيها إلى الذهاب إلى مكان يسمى مورد النعام، وما ذلك في الواقع إلا الموقع الحالي لخنقة سيدي ناجي، فقصده في سنة ١٠١١هـ الموافق لسنة ١٦٠٢م وحط الرحال به، واختط البلاد قبل وفاته وسماها خنقة سيدي ناجي، ناسبا اياها تبركا إلى جده، وقد أكملها بعده ابنه الشيخ أحمد بن المبارك.

وإختيار الموقع كان إختيارا مدروسا، فهو وإن كان مخفيا عن الأنظار فهو يسمح للبلاد بأن تتطور بفضل وادي العرب، الذي يمكن إستغلال مياهه لغرس أجنة النخيل وأشجار الفواكه ولزراعة الحبوب كذلك. (الجمعية الناصرية:٢٠٠٢، ص١١)

ثم شرع في بناء المساكن، فإحتلت كل فرقة ناحية من المكان، فهذه في الجهة السفلى التي سميت فيما بعد بحارة الواطة، لأنها كانت في منخفض واطئ أو نسبة إلى اللواتة، وهي من القبائل الصحراوية المشهورة، التي قد يكون بعض أفرادها موجودين ضمن من إستقر هنا، وفوقها توجد حارة صدراتة، والإسم ليس غريبا وصدراته، كانت موجودة بالقرب من ورقلة، وإليها توجه الرستميون بعد أن إنتهت دولتهم في تيهرت، وإنتقل القوم إلى ورقلة، ومن بينهم من ينتمي أصلا إليها أو ينتمون إلى صدراتة الموجودين بالفيض.

- تطور الخنقة عمرانيا وإقتصاديا:

الخنقة تطورت تدريجيا، من حيث العمران وبناء المساكن والمرافق التجارية والصناعية، ومن ثم إزدهار التجارة والصناعات المختلفة الضرورية، كالحدادة والنجارة وصياغة الحلي الفضية والذهبية، وما إلى ذلك من المستلزمات الحضارية، فإختصت بذلك عائلات معروفة بالخنقة، فهذه لتلك الحرفة وغيرها لغيرها من الحرف مثلا، ونفس الأمر بالنسبة لعمارة المساجد وللطب، أما التدريس في المسجد فقد تولاه عدد من العلماء، منهم ذو الأصل الخنقي أو العمراني أو البرباري ...الخ (٢٠٠٢، صفحة ١٤).

- بناء مسجد الشيخ سيدي لمبارك: لقد كان لأهل الخنقة مسجد رئيسي يؤدون فيه صلواتهم، إن لم نقل مساجد متعددة، منذ أن نزلوا بها وبنوا بيوتهم الأولى إذ لا يتصور أن تنشأ قرية ما من دون مسجد، ولا شك أن هذا المسجد القديم كان يؤدي دوره الديني والثقافي أداء حسنا، إذ لولا ذلك لما كان في الخنقة في أول عصرها تلك النخبة من العلماء، وذلك الصيت الذي تجاوز الآفاق.

وما نعلمه هو أن الشيخ سيدي لمبارك هو الذي خط الزاوية سنة قبل وفاته في سنة ١٠٣٧، وأكملها ابنه الشيخ أحمد بن المبارك، وهي التي جعل فيها ضريحه عندما توفي، ولذلك سمي المسجد فيما بعد بإسمه، بيد أن بناء هذا المسجد كان بناء عاديا

بالوسائل التقليدية المحلية الموجودة، وما نتصوره هو أنه كان صغيرا نسبيا، وأصبح مع مرور الزمن لا يسع المقبلين عليه من المؤدين للفرائض (٢٠٠٢، صفحة ١٦).
ولهذا عزم ولي الأمر آنذاك الشيخ "محمد بن محمد الطيب" في سنة ١١٤٥هـ على بناء مسجد الشيخ سيدي المبارك وتجديده، فهدم ماهو قائم منه، وأتي بالبنائين من مدينة تونس وشرع في بنائه في شهر رمضان المعظم، وصلت فيه أول جمعة بعد دوران جهاته الأربع وتعيين المحراب وقياسه، في اليوم الثالث من ذي القعدة من نفس السنة، ووضع أساس المنارة في الثالث من شهر ذي الحجة، ووضعت بعض السواري في السادس في محرم سنة ١١٤٦هـ.
أما تتمة المسجد، فكانت على يد الشيخ أحمد بن ناصر بن محمد الطيب في سنة ١١٧١هـ، من ماله الخاص، الذي بلغ آنذاك ستة آلاف وثلاثمائة ريال بسكة تونس، ومن الذهب إثني عشر ومائة وستين سلطانيا ذهبا إسماعليا، وهو المسجد بصفته الحالية، الذي بنيت له غرف لإقامة الطلبة الغرباء، محيطة بصحنه الخلفي، فيما صار يدعى بالمدرسة الناصرية، وقد ذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله أنها تنسب إلى مؤسسها الشيخ أحمد بناصر، ونحن نرى بما أن إسمها منقوش من عهد بانيها في حياته، حيث لم يجدد بناء موضع الرخام المنقوش أحد بعده إلى الآن فقد لا تكون منسوبة إليه لأن العادة لم تجر بنسبة هذه الأمور لأصحابها في حياتهم، وإنما هي منسوبة إلى الطريقة الناصرية، التي إنتشرت بالخنقة آنذاك بواسطة عمه سيدي عبد الحفيظ بن محمد الطيب دفين تبويحمت (سعد الله، ١٩٩٨، صفحة ٢٨٤).

- المواقع التي مستها سياسة إعادة الإعتبار في خنقة سيدي ناجي:

لم تحض منطقة خنقة سيدي ناجي بالإهتمام الكافي خاصة في مجال حماية التراث العمراني، وكان هذا بسبب ايكال مهمة حماية التراث في بداية الأمر إلى مديرية السكن والتجهيزات التي كانت لا تظم إداريا هيئة مختصة في مجال حماية التراث، حيث قامت هذه المديرية بإيكال مشاريع الترميم والمحافظة لمقاولين غير معتمدين في مجال حماية التراث، وقاموا بترميم بعض المناطق بمواد عصرية كالإسمنت الذي شوه الصورة الجمالية للعمران، حيث تم محو الجوانب المعمارية الأصيلة، ولم تعد توحي برموز التراث التاريخي للمنطقة، ولكن بعد زيارة وزيرة الثقافة للمنطقة "خليدة تومي" عملت على سحب مسؤولية الحماية من هذه المديرية وأوكلتها لمديرية الثقافة، حيث عملت هذه الأخيرة كل جهدها من أجل إعادة الإعتبار للقطاع المحفوظ، وأسند مشروع الحماية إلى مكتب الدراسات لـ: "بن حميش يوسف" من الجزائر العاصمة والمقاول "بوسعدة سليمان" من غرداية .
وتم بالفعل ترميم كل من المقبرة وضريح سيدي ناجي ومسجد سيدي لمبارك وأصبحت المنطقة ذات إشعاع حضاري يزوره السياح من كل مكان بالإضافة إلى المتحف الذي

يضم الكثير من القطع الأثرية للمنطقة وفتحت ورشات لصناعة الفخار والصناعات التقليدية لإنعاش المنطقة إقتصاديا .

أما عن سياسة الإسكان في النواة القديمة فتوجد مشاريع أولية وشخصية وهي من طرف السيد عبد المجيد خبزي وهذا بدعم السكان القدامى بمبلغ ٥٠ مليون من أجل عودة السكان إلى السكنات القديمة ولكن بشروط وهي الحفاظ على النمط العمراني القديم من الخارج أما من الداخل فله الحرية في التصميم.

هذه بعض الصور التي أخذت يوم ٢٢ مارس٢٠١٨ والتي ركزنا فيها على المناطق التي مسها الترميم

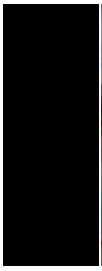

مسجد سيدي عبد الحفيظ:... الجزء العلوي المرمم بحداثة المنارة مرممة قبل شهور فقط

مسجد سيدي لمبارك والسرايا:

Doi:10.33850/ajahs.2020.73639

ترميم سقف مسجد سيدي لمبارك

ترميم السرايا بمواد حديثة

جزء مرمم من السرايا أكثر تهرئة منها

السرايا بعد الترميم

المواد البنائية الأصلية في السرايا المواد المرمم بها ممزوجة بالتبن جزء مرمم مشوه للسرايا

الترميم بالإسمنت طمس المعالم التراثية لمسجد سيدي عبد الحفيظ السرايا بطابع عمراني حديث

- خاتمة:

ونظرا للأهمية التاريخية لمناطق التراث العمراني، فإنه يستوجب وضع خطة عمل تهدف إلى تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة تحافظ على المناطق التراثية، وتراعي الظروف الإجتماعية للسكان ومتطلبات المجتمعات، وذلك بهدف الإستفادة والمحافظة على هذا المورد الهام الذي يحمل أهمية كبرى لدوره الفعال في تغذية العقل الجماعي

وتزويده بمختلف القيم إلى جانب إسهامه في تشكيل الوعي العام، ولهذا كان الحفاظ عليه ونشره ونقله عبر الأجيال والحرص على ضمان إستمراريته مسؤولية الجميع بلا إستثناء فكلنا راع وكلنا مسؤول عن صون تراثنا الذي يمثل خيطا شعوريا يضمن تواصل الأجيال.

وعلى هذا لابد من نشر الوعي بين الناس بأهمية تراثهم وغنى حضاراتهم ووجوب إفتخارهم بهذا المجد العظيم الذي يمتلكونه ولابد أن تشترك في نشر هذا الوعي المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام المختلفة، حتى يصبح سكان هذه الأحياء الحضرية الموروثة من الجهات المشاركة في عملية الحفاظ والمساهمة في إنجاحها كما هو الحال في تجارب الحفاظ على المدن والتراث العمراني في دول مثل تونس والمغرب وغيرهما من الدول.

قائمة المراجع:

ابراهيم محمد عبد الله. (٢٠١٥). *إعادة تأهيل المباني الأثرية والتراثية*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

ابن منظور جمال الدين. (د ت). .*لسان العرب* (المجلد ٦). القاهرة: دار المعارف.

أبو القاسم سعد الله. (١٩٩٨). *تاريخ الجزائر الثقافي١٥٠٠-١٨٣٠*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

أحمد بوذراع. (١٩٩٧). *التطوير الحضري للمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري*. الجزائر: منشورات جامعة باتنة.

أحمد عمران ناهد. (١٧-٢٠ محرم، ١٤٣١هـ). العمران والاستدامة في تجارب إحياء التراث الثقافي –عرض تجربة تنمية الدرب الأحمر –القاهرة التاريخية. *مؤتمر التقنية والإستدامة* .

أحمد عواد جمعة. (٢٠٠٧). *الإستدامة العمرانية في المناطق ذات القيمة التاريخية*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.

أحمد محمود الشحات. (٢٠٠٣). *الإستدامة في مشروعات الحفاظ العمراني والمعماري*. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الهندسة، رسالة ماجستير.

الجمعية الناصرية للتنمية الثقافية والاجتماعية لخنقه سيدي ناجي . (٢٠٠٢). عين مليلة: دار الهدى.

القران الكريم، سورة مريم، الأية٦ .

أيمن عزمي، و سعادة حيران. (٢٠٠٩). *آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري*. مصر: دار البعث.

تشارلز ابرمز. (د ت). *المدينة ومشاكل الاسكان*. (مجموعة من الأساتذة، المترجمون) بيروت: دار الآفاق الجديدة.
جميل جبر مفلح ناهد. (٢٠٠٩). *إعادة إحياء وترميم البلدة القديمة*. لبنان: دار الشروق للطباعة.
خلف حسين الدليمي. (٢٠٠٢). *التخطيط الحضري أسس ومفاهيم*. عمان /الأردن: دار الثقافة.
ريتشارد دورسون. (٢٠٠٧). *نظريات الفلكلور المعاصرة*. (محمد الجوهري، و حسن الشامي، المترجمون) لبنان: دار الكتاب الجامعية.
سعد كواكب. (١٩٨٤). *منبر المسجد الأقصى ضمن دراسات في تاريخ وآثار فلسطين* (المجلد ١). سوريا: منشورات جامعة حلب.
صبري فارس الهيتي. (٢٠٠٩). *التخطيط الحضري*. عمان/ الأردن: دار اليازوري العلمية.
عاصم محمد رزق. (١٩٩٦). *علم الآثار بين النظرية والتطبيق*. مصر: مكتبة مدبولي.
عبد الكريم عزوق. (٢٠٠٨). *التراث الأثري،مفهومه،أنواعه،أهميته،حمايته،إستغلاله كثروه إقتصادية*. الجزائر: ورقة علمية جامعة الجزائر ٢.
عمر بن محمد زعابة. (٢٠١٥-٢٠١٦). *آليات وطرق حفظ وتسيير التراث المبني في وادي ميزاب تخصص حفظ وتسيير التراث الأثري*. تلمسان: كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية وقسم التاريخ وعلم الآثار لجامعة تلمسان أطروحة دكتوراه.
عمران أحمد الشريف. (٢٠٠٨). *صيانة وترميم المعالم الأثرية*. المغرب: ندوة الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي.
كمال الحلبي، و محمد الوتار. (٢٠٠٨). *التنمية المستدامة مدخل للحفاظ على البيئة العمرانية*. الأردن: مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية.
محمد حمادي، و أخرون. (٢٠١٧). *المؤسسات الثقافية والاجتماعية ودورها في حفظ التراث* . عمان/ الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
محمدعبد المنعم نور. (١٩٧٧). *الحضارة والتحضر دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري* . القاهرة.
ملوكة برورة، و أميرة بحري. (٢٠١٥). التنمية المستدامة في مناطق التراث العمراني(عرض تجربة تونس ورصد الواقع في الجزائر). *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية* (٧).
نوال قلاب ذبيح. (٢٠١٧). سياسة الحفاظ على المدينة التاريخية في اطار التنمية المستدامة قصبة الجزائر العاصمة نموذجا. *مجلة آفاق للعلوم* (٦).